

رد جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية على تقرير التحقيق في مدى التقيد بالأنظمة الصادر عن مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند مصر
(المشروعان #27022 و#30274)

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الترجمة العربية – الملخص الوافي وخطة عمل جهاز الإدارة

ملخص وافٍ

1. في نوفمبر 2010، قامت مؤسسة التمويل الدولية باستثمار غير مباشر قدره 80 مليون يورو في أسهم رأس المال ("الاستثمار") قدره 80 مليون يورو في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند (الإسكندرية للأسمنت أو "الشركة")، وهي شركة مدرجة في البورصة المصرية وشركة تابعة لشركة 1 تيتان الدولية للأسمنت ("تيتان")، والتي تشكل مع الشركات الفرعية والتابعة لها "مجموعة تيتان". وقامت المؤسسة بالاستثمار عن طريق شراء أسهم المساهم المسيطر على شركة الإسكندرية للأسمنت، شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة، إحدى الشركات القابضة في مجموعة تيتان. وكان هذا الاستثمار عبارة عن استثمار في حصة أقلية في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة، ولم يكن للمؤسسة أي مرشح لعضوية مجلس إدارة شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة. وكان الهدف من استثمار المؤسسة هو مساندة خطط مجموعة تيتان للتوسع وتحسين الأداء في مصر، والتشجيع على الاحتفاظ بالعمالة، وإيجاد فرص عمل جديدة في المجتمع المحلي، والتمكين من تطوير مشروعات الإسكان والبنية التحتية في مصر بشكل عام. وغطى هذا الاستثمار النفقات الخاصة بالتحسينات في كل من مصنع الشركة بالإسكندرية، وكذلك التوسع في مصنع شركة أسمنت بني سويف التابعة لمجموعة تيتان جنوب القاهرة. وتشكل شركتنا الإسكندرية لأسمنت بورتلاند وشركة أسمنت بني سويف معاً شركة تيتان مصر للأسمنت (تيتان مصر). وتخرجت المؤسسة من استثمارها غير المباشر في شركة الإسكندرية للأسمنت ببيع أسهمها في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة إلى تيتان الدولية للأسمنت في نوفمبر 2019.

2. يركز التقرير الخاص بالشكاوى والتحقيق الذي قدمه مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة على مصنع شركة الإسكندرية للأسمنت. وتتسم القضايا التي أثارها مقدمو الشكاوى بشأن شركة الإسكندرية للأسمنت باتساع نطاقها وتعقيدها، وتشمل المزاعم التالية: (1) قرب المصنع من المنطقة السكنية في وادي القمر؛ (2) تأثير التلوث الناجم عن مصنع الأسمنت التابع للشركة على صحة المجتمع المحلي وسلامته؛ (3) عدم وجود الترخيص البيئي اللازم بشأن إعادة تأهيل المصنع في عام 2002، وما ترتب على ذلك من عدم الامتثال للقوانين الوطنية؛ (4) حقوق العمال وظروف العمل، وبرنامج التقاعد المبكر الاختياري السابق الذي أنشئ تم تنفيذه في عام 2003 قبل حصول تيتان على السيطرة التشغيلية للمصنع؛ (5) عدم كفاية الإفصاح عن المعلومات والتشاور مع المجتمعات المحلية.

3. يدرك جهاز الإدارة أن التطورات المعاكسة على صعيد البيئة الكلية وفي القطاع يمكن أن تؤثر في عمليات الشركات المستثمر فيها، وأن الاضطرابات الاجتماعية يمكن أن تُوجد أوضاعاً غير متوقعة للشركة والمجتمعات المحلية المحيطة بها. وقد واجه مصنع الشركة اضطرابات في أثناء الفترة المحيطة بأحداث الربيع العربي (2011 و2013). ففي أعقابها، تسببت محدودية توافر النقد الأجنبي في تأخر الشركة في تنفيذ بعض الإجراءات في خطة العمل البيئية والاجتماعية المتفق عليها، وأسهمت في توتر العلاقات مع المجتمع المحلي. كما أدى النقص الحاد في الطاقة الذي واجهته مصر بين عامي 2012 و 2015 إلى تغيير فرضته الحكومة على مصادر الوقود لقطاع الإسمنت بأكمله، وتطلب إجراء تعديلات إضافية غير متوقعة.

4. وعلى الرغم من هذه التطورات المعاكسة، كان لاستثمارات المؤسسة أثر إيجابي. فقد واصلت الشركة تطبيق الممارسات الدولية الجيدة في الصناعات (GIIP) لهذا القطاع، وأتمت جميع التحسينات البيئية المطلوبة في إطار خطة العمل البيئية والاجتماعية بحلول عام 2018، وهو ما خفض انبعاثاتها البيئية إلى مستويات تتفق مع إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة لصناعة الأسمنت. كما عززت الشركة ممارساتها العمالية لتتماشى مع المعايير الدولية للعمال المباشرين والمتعاقدين على حد سواء،² وحسنت برنامجها للمسؤولية الاجتماعية من خلال التعاون مع المجتمعات المحلية القريبة، ونشرت تقارير الاستدامة وفقاً للممارسات الدولية الجيدة.

5. في علي مدار السنوات العشر التي استثمرت فيها مؤسسة التمويل الدولية، استمرت سياساتها ومعاييرها في التطور. وتُعد الدروس المستفادة من هذه الحالة، والموضحة أدناه، قيمة لعمل المؤسسة فيما يتعلق باستثماراتها المباشرة بهذا القطاع الحقيقي، وللنهج الذي تتبعه في السياقات الهشة والمتأثرة بالصراع والعنف. ويعد التقييم والإشراف الشاملان اللذان أجرتهما المؤسسة على من خلال التواصل مع الجهة المتعاملة وإشراكها لأصحاب المصلحة والاطراف المعنية أمراً بالغ الأهمية لتعزيز فهم السياق المحلي والمسائل السابقة على حد سواء. كما يمكن المؤسسة من إجراء استعراض مدروس للمشاورات التي تجريها الجهة المتعاملة مع المؤسسة مع المجتمعات المحلية طوال فترة استثمار المؤسسة، فيما يتعلق بتنفيذ التحسينات البيئية والاجتماعية، وفهم التقدم الذي أحرزته الجهات المتعاملة معها في تحقيق أهداف خطة العمل البيئية والاجتماعية والامتثال لمعايير الأداء الخاصة بالمؤسسة.

1 شطب قيد الإسكندرية للأسمنت بالبورصة في 12 أغسطس 2020.

2 يشير مصطلح "العمال المباشرين" إلى موظفي الجهة المتعاملة مع المؤسسة؛ ويشير مصطلح "العمال المتعاقدون" إلى "العمال المستقلين" على النحو المحدد في معيار الأداء رقم 2 المعمول به (النسخة المؤرخة بـ 30 أبريل 2006). وتستخدم هذه المصطلحات اتساقاً مع المصطلحات الأكثر استخداماً في تقرير التحقيق الذي أعده مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة.

6. يقر جهاز الإدارة بأهمية مساهمة مقدمي الشكاوى في إبراز هذه القضايا وإسهام مكتب المحقق المستشار في تعامله مع القضية. ويتناول رد جهاز الإدارة هذا الملاحظات الواردة في تقرير المكتب. وتماشياً مع إجراءات التقيد بالأنظمة لمكتب المحقق المستشار، يركز رد جهاز الإدارة على تقيد المؤسسة بسياساتها وإجراءاتها التي كان معمولاً بها في أثناء فترة استثمارها في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة، وعلى نحو غير مباشر في شركة الإسكندرية للأسمنت. كما يصف التحسينات التي طرأت على سياسات المؤسسة وإجراءاتها منذ هذا الاستثمار، بالإضافة إلى الدروس المستفادة والإجراءات التي تستشرف المستقبل.

التحديات والنتائج التي نشأت عن استحواذ مجموعة تيتان على شركة الإسكندرية للأسمنت واستثمار مؤسسة التمويل الدولية

7. أنشئت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في عام 1948، وأمتها الحكومة المصرية في عام 1961 وخصصتها في عام 1999. وفي عام 2001، استحوت عليها شركة لافارج للأسمنت، وهي أكبر منتج للأسمنت في العالم بوجودها في 90 بلداً³، وأعدت تأهيل المصنع، وقامت بتركيب خط حديث للعمليات الجافة، واستبدال أربع قنائن رطبة شديدة التلوث.

8. مجموعة تيتان مجموعة شركات دولية مدمجة رأسياً لإنتاج الأسمنت ومواد البناء لها عمليات في ثماني أسواق صاعدة، والتزامها بالاستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية معروف جيداً، كما هو ثابت من واقع شهادات جهاز الإدارة، وتقارير الاستدامة التي تصدرها، والخاضعة للمراجعة المستقلة. وقد دخلت المؤسسة في شراكة مع مجموعة تيتان من خلال ثلاثة استثمارات في ألبانيا ومصر ومقدونيا الشمالية وصربيا وكوسوفو بين عامي 2008 و2012.

9. شكلت مجموعة تيتان مشروعاً مشتركاً بنسبة 50:50 مع شركة لافارج (لافارج-تيتان للاستثمارات المصرية المحدودة) في عام 1999، والذي استحوت على الشركة في عام 2002. وبموجب ترتيبات المشروع المشترك، ظلت شركة لافارج مسؤولة عن عمليات مصنع الإسكندرية للأسمنت، وفي السنتين 2002 و2003، نفذت شركة لافارج خطاً للتقاعد المبكر الطوعي في الشركة لتعظيم الاستفادة من القوى العاملة بما يتماشى مع التحسينات الجارية في العمليات. واستحوذت مجموعة تيتان على حصة شركة لافارج في لافارج-تيتان للاستثمارات المصرية المحدودة في أبريل 2008، وأصبحت المشغلة ومالكة حصة الأغلبية في شركة الإسكندرية للأسمنت.

10. من خلال استثمارها المباشر في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية بصورة غير مباشرة في شركة الإسكندرية للأسمنت في نوفمبر 2010. وكان الغرض من استثمار المؤسسة بمصنع شركة الإسكندرية للأسمنت هو تحسين أدائه البيئي، من خلال تحديث إجراءات الحد من التلوث، وتحسين موثوقية أنشطة المعالجة الحرارية ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وذلك من خلال إنجاز كثير من المشروعات لإزالة الاختناقات والمعوقات. وقد انعكس ذلك في خطة العمل البيئية والاجتماعية المتضمنة في اتفاقية الاستثمار بين المؤسسة وشركة الإسكندرية للتنمية المحدودة. وشمل ذلك التزام الشركة بترقية وتحسين وسائل السيطرة على انبعاثات المداخل من الجزيئات الدقيقة وأكاسيد النيتروجين والسيطرة على مصادر الغبار المنفلة، وبالتالي تقليص انبعاثات الشركة من المداخل والغبار المنفلة إلى حد كبير.

11. تزامنت فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية مع فترة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشديدة في مصر، حيث أثرت الأحداث في كل جانب من جوانب المجتمع المصري، وأثرت في الشركات الخاصة في جميع أنحاء البلاد. وواجه كثير من الشركات زيادة في الإضرابات من جانب الموظفين والمقاولين. وُرُفِعَ ما مجموعه 40 قضية لإلغاء الخصخصة في خلال هذه الفترة، وكانت شركات الأسمنت من بين الشركات المستهدفة.

12. شهدت الشركة أيضاً اضطرابات في الفترة المحيطة بالربيع العربي، وهو ما أدى إلى تعطيل التشغيل، وأثر في الأداء المالي. وحدثت موجتان من الاحتجاجات العنيفة في مصنع الشركة في عام 2011 و عام 2013 من جراء المخاوف بشأن قضايا البيئة والعمالة في الموقع. وقد رفعت دعاوى قانونية ضد مسؤولين حكوميين سابقين لإلغاء خصخصة الشركة وإنهاء ترخيص تشغيلها على أساس انتهاك المصنع لبعض اللوائح البيئية واللوائح ذات الصلة. وتنتظر قضايا الخصخصة قراراً من المحكمة الدستورية العليا بشأن دستورية قانون صدر في عام 2014 يمنع الأطراف الأخرى غير الأطراف المتعاقدة من الطعن في عمليات الخصخصة، لكن المحاكم المصرية أصدرت في 2018 حكماً لصالح الشركة بشأن الطعن القانوني الذي أثير في خلال تلك الفترة فيما يتعلق بترخيص التشغيل.

³ في يوليو 2015، اندمجت شركة لافارج، الشركة الصناعية الفرنسية المتخصصة في إنتاج الأسمنت وزلط الإنشاءات، مع شركة هولسيم السويسرية للأسمنت وأصبحت شركة لافارج هولسيم.

13. تسبب نقص الغاز والكهرباء وارتفاع أسعار الغاز بين عام 2012 وعام 2015 في زيادات كبيرة في التكلفة وانخفاض إنتاج الأسمنت. وأوصت وزارة الصناعة بأن تتحول شركات الأسمنت إلى مصادر مختلفة للوقود، لتخفيف الضغوط على الطلب على الطاقة في البلاد. ونتيجة لذلك، طلبت شركة تيتان مصر تصاريح للانتقال من الغاز الطبيعي إلى الوقود الصلب (الفحم، وكوك النفط، وخطوط النفايات البديلة) للحفاظ على تشغيل محطاتها. وحدثت خطة العمل البيئية والاجتماعية مرتين (في عام 2012 وعام 2015) ليجري تنفيذ عملية تحويل الوقود بطريقة آمنة، وامتثلت لحدود الانبعاثات، وحدثت من الغبار المنفلة من تخزين الوقود الصلب، تماشياً مع المتطلبات التنظيمية للقوانين الوطنية والممارسات الدولية الجيدة في الصناعات.

14. في عام 2017، شهدت سوق الأسمنت المصرية مزيداً من التقلب بسبب (1) انخفاض أسعار الأسمنت، التي لم تغطِ التأثير الكامل لزيادة التكلفة الناجمة عن انخفاض قيمة الجنيه المصري بنسبة 45% وارتفاع معدلات التضخم؛ (2) الطاقة الإنتاجية الجديدة للأسمنت التي بدأ تشغيلها بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً من قبل؛ و(3) الزيادة في تكلفة الاقتراض المحلي بنحو 20%.

15. على الرغم من هذه الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة والقيود السياقية، تمكنت كل من شركتي الإسكندرية للأسمنت وأسمنت بني سويف من مواصلة عملياتهما، والاستمرار في الاستثمار في تحسين أدائهما البيئي والاجتماعي والتشغيلي. واستثمرت الإسكندرية للأسمنت أكثر من 220 مليون جنيه مصري (نحو 20 مليون دولار أمريكي) في تحسينات ببنية لعمليات المصنع ذات الصلة بالإجراءات المحددة في خطة العمل البيئية والاجتماعية.

16. في خلال فترة الاستثمار، عملت مؤسسة التمويل الدولية عن كثب مع شركة تيتان مصر وشركة الإسكندرية للأسمنت لتحقيق أهداف الاستثمار، ومتابعة التزاماتها بشأن خطة العمل البيئية والاجتماعية، وفي الوقت ذاته مواجهة التحديات التي ظهرت أمام المصنع وأصحاب المصلحة المباشرة فيه، في خلال هذه الأوقات العصيبة. وشملت المبادرات الرئيسية التي ناقشتها تيتان مصر مع المؤسسة، بالإضافة إلى التزامات خطة العمل البيئية والاجتماعية، ما يلي:

(i) تدعيم العلاقات والمشاركة مع المجتمع المحلي بوادي القمر. فمنذ عام 2014، دخلت الشركة في شراكة مع إحدى الجمعيات الأهلية – مركز الاستدامة للتنمية – للتواصل مع المجتمع المحلي بشأن احتياجاته وإعادة هيكلة برنامجها للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية ليعكس الأولويات التي حددها المجتمع المحلي. وعينت الشركة كوادر مخصصة ومؤهلة لإدارة البرنامج.

(ii) استعراض وتحديث سياسات العمل في الشركة وفقاً لمعايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية وتوسيع نطاق هذه السياسات لتشمل العمالة المتعاقدة.

(iii) تحسين ممارسات الإفصاح عن المعلومات في الشركة، بما في ذلك نشر تقارير الاستدامة، اعتباراً من عام 2014، وكذلك الإفصاح ربع السنوي عن انبعاثات المداخن وبيانات استهلاك المياه على موقع شركة تيتان مصر على شبكة الإنترنت منذ عام 2016.

17. فضلاً على ذلك شاركت تيتان مصر في مشروع استشاري لمؤسسة التمويل الدولية لصالح قطاع الإسمنت المصري ككل، قام بتحليل خيارات الوقود البديلة لخفض انبعاثات الكربون.

18. في عام 2019، اختتمت المؤسسة تعاونها مع مجموعة تيتان عندما تخارجت من جميع الاستثمارات الثلاثة التي قامت بها منذ عام 2008. ويلخص الشكل 1 الإطار الزمني للمشروع.

رد جهاز الإدارة على الملاحظات الرئيسية لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

19. بدايةً، يشير جهاز الإدارة إلى أن الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الامتثال لمعايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية. ويتمثل دور المؤسسة في استعراض ومتابعة أداء الجهة المتعاملة معها وفقاً لمعايير الأداء وخطط العمل، بما في ذلك خطة العمل البيئية والاجتماعية، على النحو المبين في السياسات والممارسات السارية وقت الاستثمار.

20. أظهرت تحليلات محافظ استثمارات المؤسسة باستمرار أن أهم عامل منفرد في النجاح (الأثر المالي والإنمائي والأداء في الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة) هو التزام الجهة المتعاملة مع المؤسسة بالتقيد بهذه المعايير. وقد لا تتبع المشروعات دائماً

المسار الدقيق المتوخى وقت التقييم المسبق: فالعوامل الاقتصادية الكلية والجزئية والاجتماعية والسياسية تتغير، ويجب على الجهات المتعاملة مع المؤسسة التكيف مع الظروف المتغيرة التي تعمل فيها الشركة حالياً.

21. نتيجة للأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة التي اندلعت في العقد الذي أعقب الاستثمار، واجهت الشركة تحديات لم يكن من الممكن توقعها. ويتفق جهاز الإدارة على أن التقييم المسبق للمؤسسة، وفقاً للممارسة المقبولة في ذلك الوقت، لم يتناول بما فيه الكفاية المخاطر المتصلة بالسياق والموقع والآثار التراكمية أو استعراضاً كافياً للمشاركة مع المجتمعات المحلية المجاورة لنطاق المشروع. ونتيجة لذلك، تعذر التعرف على بعض المشكلات في البداية؛ ولكن عندما ظهرت مخاوف المجتمعات المحلية في أعقاب ثورات أحداث الربيع العربي، عملت الشركة مع المؤسسة لمعالجة هذه العوامل في خلال فترة استثمار المؤسسة.

22. خلال فترة الاستثمار، عملت المؤسسة على نحو وثيق مع شركة الإسكندرية للأسمنت لتحقيق الغرض من استثمار المؤسسة والتزامات خطة العمل البيئية والاجتماعية، مع التصدي للتحديات التي ظهرت أمام مصنع الشركة وأصحاب المصلحة المباشرة فيه في خلال هذه الفترة. وفي وقت تصفية المؤسسة لاستثماراتها في مجموعة تيتان، كانت الشركة في وضع جيد، وكان الأداء البيئي والاجتماعي للاستثمار مرضياً، من واقع إتمام الإجراءات المطلوبة في خطة العمل البيئية والاجتماعية، على النحو المتفق عليه في عام 2010، وتحديثاتها في عام 2012 و عام 2015.

الجوانب البيئية

23. ساعد استثمار المؤسسة في خفض انبعاثات الشركة من المداخل والغبار المنفلت إلى حد كبير، ولم يمول أي زيادة في قدرات المصنع. وبسبب الاضطرابات الاقتصادية التي نجمت عن ثورات الربيع العربي، تأخر إنجاز الشركة لبعض اشتراطات خطة العمل البيئية والاجتماعية (إخماد أكاسيد النيتروجين والسيطرة على الغبار المنفلت) وما يترتب على ذلك من تحسينات بيئية لمدة تراوحت بين 6 أشهر و 24 شهراً.

24. غير أن جهاز الإدارة يرى أنه لم تكن هناك آثار سلبية تُعزى إلى هذه التأخيرات. ومنذ وقت استثمار المؤسسة، لم تكن هناك زيادات في مستويات الانبعاثات من المصادر الثابتة. ونُفذت وسائل السيطرة على انبعاثات الجسيمات الدقيقة، وانخفضت مستويات الانبعاثات بانتظام بعد عام 2012. ونُفذت تدابير السيطرة على الغبار المنفلت، ولم تضاف أي مصادر إضافية للغبار المنفلت في أثناء فترة الاستثمار. وفي نهاية المطاف، فإن تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية على النحو المتفق عليه في عام 2010 وتحديثاتها في عام 2012 و عام 2015، بالإضافة إلى التحسينات البيئية الأخرى التي أنجزت في خلال عمق فترة الاستثمار، خفف من مخاطر التعرض للتلوث والآثار السلبية المحتملة الناجمة عن عمليات المصنع.

25. يؤكد جهاز الإدارة أن مؤسسة التمويل الدولية أشرفت على نحو كافٍ على أداء الانبعاثات من المصادر الثابتة بالمصنع، وتنفيذ وسائل السيطرة على الغبار المنفلت، وعملت مع الشركة على الحد من انبعاثات المداخل لتلبية القيم الإرشادية لمجموعة البنك الدولي وانبعاثات الغبار المنفلت. وعند تخارج المؤسسة، كانت انبعاثات الجسيمات الدقيقة، وأكاسيد النيتروجين، وثاني أكسيد الكبريت متسقة و متقيدة بالمعايير الوطنية، وضمن مستويات الأداء الإرشادية لمجموعة البنك الدولي. كما أنجزت جميع الإجراءات المتفق عليها في خطط العمل البيئية والاجتماعية المحدثة لعام 2012 و عام 2015 لتحسين السيطرة على الغبار المنفلت.

26. عند التقييم المسبق، خلصت المؤسسة إلى أنه نظراً لأن المشروع لم يؤدِّ إلى زيادة الآثار البيئية للشركة وقدراتها الإنتاجية، وفي ضوء اشتغال استخدام عائدات عمل المؤسسة على إجراء عدة تحسينات بيئية، فإن المشروع سيؤدي إلى تحسن صافٍ في مستويات جودة الهواء المحيط والضوضاء، وأنه لا توجد آثار تراكمية متوقعة من مواصلة التطوير المخطط للمشروع أو التطورات الأخرى ذات الصلة بالمشروع التي كانت متوقعة بصورة معقولة في ذلك الوقت. ويقر جهاز الإدارة بأن التقييم المسبق لم يقيم تقييماً كاملاً للمخاطر المرتبطة بانبعاثات الاهتزازات/الضوضاء، حيث كان من المتوقع أن تؤدي عناصر تحسين العمليات وتقليص الاختناقات التي استهدفها استثمار المؤسسة في الشركة (على سبيل المثال، تكسية وتغطية الناقل ونقل منطقة التخزين) إلى انخفاض مستويات الضوضاء والاهتزازات. غير أن مؤسسة التمويل الدولية عملت في أثناء فترة الإشراف على المشروع مع شركة الإسكندرية للأسمنت على معالجة المخاوف التي أثارها المجتمع المحلي بشأن الضوضاء. ويقر جهاز الإدارة بأن الإجراءات المتعلقة بانبعاثات الاهتزازات/الضوضاء قد أحرزت تقدماً، ولكن لم تكن الشركة قد أنجزتها بالكامل. وقت تخارج المؤسسة.

27. يقر جهاز الإدارة بأن أرشفة المعلومات الخاصة بالمشروع لم تشتمل على جميع الوثائق في الاستعراض المسبق للاستثمار، وهو ما أدى إلى زيادة صعوبة تقييم مدى دقة و عمق التحليل الفني الذي قامت به استعراض المؤسسة أثناء التقييم المسبق للمشروع.

الشكل 1. الإطار الزمني للمشروع

تاريخ شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند

تأسيس شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند في مصر: 1948
تأسيس شركة أسمنت بني سويف في مصر: 1993
تأسيس شركة فور إم تيتان للصوامع من قبل شركة تابعة لشركة تيتان 1997
استحوذت شركة تيتان، بالتعاون مع لافارج على 50% من أسهم شركة أسمنت بني سويف، افتتاح الرصيف الجديد في سفاجا: 1999
استحوذت شركة لافارج على شركة بلو سيركل أندستريز الملك لشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند: 2001
دخلت تيتان في مشروع مشترك مع شركة لافارج في شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند: 2002
الاستحواذ على 100% من المشروع المشترك لافارج-تيتان للاستثمارات المصرية المحدودة لتصبح تيتان مصر للاستثمارات المحدودة: 2008
استحوذت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند على شركة أسمنت بني سويف. بدء إنتاج الخط الثاني في بني سويف. 2010
شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند تجري ترقية لمرشح المرشحات الإلكترونية الخاصة بها إلى مرشحات كيميائية للحد من الانبعاثات العيانية. استكمال المشروع البيئي لتلقيص الانبعاثات دون 10 ملجم/متر مكعب (نصف القيمة الإرشادية لمصنع جديد، تم تحقيقه في إطار إعادة التجهيز): 2012
تيتان مصر تلتزم بتقديم مساندة نشطة لشبكة الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) جمهورية مصر العربية: 2014
استكمال دراسة تقييم الأثر الاجتماعي التي قامت بها شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند بالتعاون مع الجمعيات الأهلية وأصحاب المصلحة المباشرة من أجل تعظيم الاستفادة من خطط المشاركة المجتمعية: 2015
تحقيق الاكتفاء الذاتي من طاقة الوقود الصلب في شركتي الإسكندرية للأسمنت وأسمنت بني سويف، وإحلال استخدام الوقود البديل. استكمال تحديد نطاق التكنولوجيات والسياسات لصناعة الأسمنت المصرية منخفضة الانبعاثات الكربونية، وهو جهد تعاوني يقوم به فريق من الخبراء نيابة عن البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ترقية مرشح التصفية الرئيسي في خط شركة أسمنت بني سويف الأول: 2016
شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند تحقق استخدام الوقود البديل بنسبة 14%، منتج أسمنت جديد منخفض الكليكر (أسمنت حيث الأفران العالية). التحزين الداخلي للوقود الصلب في شركة أسمنت بني سويف. أصبح مصنعاً بني سويف والإسكندرية للأسمنت أول مصنعين يمتلكان خطوط انبعاثات أكاسيد النيتروجين في مصر: 2017
زيادة كبيرة في رأس مال شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند. تعرضت نسبة الوقود البديل التي بلغت 18% بالحصول على تصريح باستخدام الوقود المشتق من إطارات السيارات والزيوت المستعملة. ترقية المرشد من مرشح إلكتروستيكي إلى أحدث مرشح كيميائي: 2018
شركة الإسكندرية تنفذ التحسين الداخلي الرئيسي للوقود الصلب وفقاً لتوقعات البيئية، وتعيد تجديد شبكة المياه وترقية مرشحات المرشد. مجموعة تيتان تستحوذ على حصة الأقلية لمؤسسة التمويل الدولية التي تحتفظ بها الأخيرة في الشركات التابعة لشركة تيتان في مصر: 2019

1948
2010

مؤسسة التمويل الدولية

12/2009-7: أجرت المؤسسة تقيماً مسبقاً للمشروع، ونشرت موجز المعلومات الاستثمارية وموجز المراجعة البيئية والاجتماعية، وحصلت على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على الاستثمار في أسهم رأس المال في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة.
11/2010: استثمرت مؤسسة التمويل الدولية
02/2011: تعليق الزيارات الميدانية لبقية العام بسبب الاضطرابات التي شهدتها البلاد
03/2012: الزيارة الميدانية السنوية
06/2012: أول تحديث لعلمة العمل البيئية والاجتماعية، على خلفية الأحداث التي شهدتها البلاد
2013: تعليق الزيارات الميدانية بسبب الاضطرابات التي شهدتها البلاد
04/2014: المجتمع المدني يرفع المخاوف لمؤسسة التمويل الدولية
05/2014: الزيارة الميدانية السنوية
04/2015: رفع شكوى أمام مكتب المحقق المستقل لشؤون التقيد بالأنظمة بخصوص مصنع شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند
10/2015: الزيارة الميدانية السنوية، مع أخصائي في مجال العمل والعمل
11/2015: التحديث الثاني لعلمة العمل البيئية والاجتماعية نظراً لتحول القطاع إلى الفحم
07/2016: مكتب المحقق المستقل لشؤون التقيد بالأنظمة فتح تحقيقاً في مدى التقيد بالأنظمة
4/2016: التقت مؤسسة التمويل الدولية بمقرها بالشكاوى
10/2016: إصدار تقرير مؤسسة التمويل الدولية المعني بالوقود البديل عن مصر
12/2016: الزيارة الميدانية السنوية بصحبة أخصائي في مجال العمل والعمل، التدريب على مجال الأداء Z (PS2) لعام 2012
01/2018: الزيارة الميدانية السنوية بصحبة أخصائي في مجال العمل والعمل
01/2019: الزيارة الميدانية السنوية بصحبة أخصائي في مجال العمل والعمل
11/2019: مؤسسة التمويل الدولية تبيع جميع استثماراتها الثلاثة في مجموعة تيتان إلى المجموعة
7/2021: مكتب المحقق المستقل لشؤون التقيد بالأنظمة يصدر تقرير التحقيق في مدى التقيد بالأنظمة

2011
14

2015
21

مشاركة المجتمع المحلي

28. في وقت استثمار مؤسسة التمويل الدولية، اعتادت المؤسسة على منح الفئة البيئية والاجتماعية "ب" للمشروعات القائمة، مثل حالة هذا المشروع، التي لا تنطوي على مصادرة أراضٍ، ولا توسعة في المنشآت، ولا مصادر جديدة للانبعاثات. ووفقاً لهذه الممارسة، صنفت المؤسسة هذا المشروع ضمن الفئة "ب". ونتيجة لذلك، لم تضطلع بتقييم المساندة المجتمعية واسعة النطاق (BCS) من جانب المجتمعات المحلية، وفقاً لممارساتها. وبعد إمعان النظر في ما حدث، يتفق جهاز الإدارة على أنه في ضوء الانبعاثات الكبيرة المحتملة لموثات الهواء في المنشأة القائمة، وقربها من المجتمع المحلي لوادي القمر ومخاطر الآثار التراكمية، فإن هذا المشروع كان يمكن أن يكون من الفئة البيئية والاجتماعية "أ"، وبالتالي كان على المؤسسة تقييم مسألة المساندة المجتمعية واسعة النطاق للمشروع من المجتمعات المحلية.

29. نظراً لمحدودية التفاعل مع المجتمعات المحلية عند إجراء التقييم المسبق للمشروع، لم تحدد بصورة كافية مدى وجود توترات ومظالم أو شكاوي في المجتمع المحلي. وظهرت مخاوف المجتمعات المحلية فيما بعد في أعقاب أحداث الربيع العربي وأسفرت عن حادثتين عنيفتين واحتجاجات في المصنع في ديسمبر 2011 وفبراير 2013.

30. في أعقاب هذه الأحداث، قدمت مؤسسة التمويل الدولية إرشادات إلى شركة تيتان مصر والإسكندرية للأسمنت، من أجل تنفيذ تحسينات في جميع هذه المجالات. وأشركت الشركة إحدى الجمعيات الأهلية للقيام بأنشطة متعددة للتواصل مع المجتمعات المحلية، ونقحت نهجها إزاء المسؤولية الاجتماعية، بحيث تركز بدرجة أكبر على أولويات المجتمع المحلي، وأفصحت بانتظام لجميع أصحاب المصلحة عن انبعاثات الهواء والبيانات البيئية الأخرى.

31. عند تخارج المؤسسة من هذا الاستثمار، وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير وإيجابية العلاقات إلى حد كبير مع المجتمع المحلي منذ عام 2016، لم تكن سياسات وإجراءات الشركات المتصلة بمشاركة المجتمعات المحلية ومعالجة التطلعات متنسقة تماماً مع متطلبات المؤسسة.

أوضاع العمل والعمل

32. يرى جهاز الإدارة أن ممارسات العمل في الشركة كانت ممثلة جوهرياً لمعيار الأداء رقم 2 لعام 2006 والممارسات الصناعية الدولية الجيدة، وظلت متوافقة إلى وقت تخارج المؤسسة في عام 2019. وقد أكد هذه النتيجة بشكل جوهري استشاري مستقل في شؤون العمل والعمال استعانت به المؤسسة بين عام 2015 وعام 2017، لاستعراض سياسات الشركة الخاصة بالموارد البشرية والصحة والسلامة المهنية، بما في ذلك سياسات إدارة العمال المتعاقدين.

33. على الرغم من أن التقييم المسبق لمؤسسة التمويل الدولية قيم الجوانب الرئيسية لمعيار الأداء رقم 2 لكل من الموظفين المباشرين والعمال المتعاقدين، فقد كان على موجز الاستعراض المسبق للاستثمار الذي أجرته المؤسسة أن يميز بشكل أكثر اكتمالاً بين السياسات والممارسات المطبقة لكل فئة من فئات التوظيف هذه. وتابعت المؤسسة من خلال إشرافها، ما إذا كانت الشركة قد بذلت "جهوداً معقولة من الناحية التجارية لتطبيق متطلبات معيار الأداء رقم 2 باستثناء الفقرات 6 و12 و18" (الفقرة 17 من معيار الأداء رقم 2) فيما يتعلق بالعمال المستقلين. ولم تخلص المؤسسة بأي حال في خلال عمر المشروع إلى أن متطلبات معيار الأداء رقم 2، وخصوصاً حق العمال في التنظيم، لا تسري على المقاولين. وفضلاً على ذلك، تنص مدونة قواعد السلوك الصادرة عن مجموعة تيتان، التي نشرت في عام 2012، على التزام المجموعة بحقوق الإنسان (على النحو المحدد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن حقوق العمال، بما في ذلك حرية التجمع). وتعاونت المؤسسة بشكل مباشر مع كل من العمال المباشرين والمتعاقدين، وساعدت شركة الإسكندرية للأسمنت في تنفيذ وتوسيع نطاق متطلبات معيار الأداء رقم 2 لتشمل المقاولين، من خلال تقديم دورات تدريبية، ومساندة من استشاريين خارجيين، ومراجعة وتحديث البنود التعاقدية مع المقاولين، وتنفيذ آلية تظلم للعمال.

34. حدثت الإجراءات الشهيرة بتنفيذ خطط التقاعد المبكر الطوعي في عام 2003 قبل السيطرة التشغيلية لمجموعة تيتان (اعتباراً من عام 2008)، واستثمار مؤسسة التمويل الدولية (في عام 2010). وكان التقييم المسبق للمشروع الذي قامت به مؤسسة التمويل الدولية فيما يتعلق بتقييم المخاطر السياقية والمسائل السابقة متماشياً مع الممارسة المقبولة في ذلك الوقت. ومع تطور ممارسات المؤسسة، فقد أصبحت أكثر تأنياً في النظر في مخاطر السمعة المرتبطة بإجراءات التقاعد المبكر في السابق. وبالاستفادة من هذه التجربة، عملت المؤسسة عن كثب مع شركة تيتان مصر، وشركة الإسكندرية للأسمنت في أثناء الإشراف على المشروع، لضمان التزام الشركة بمتطلبات معيار الأداء رقم 2 في إطار تنفيذ خطط التقاعد المبكر الطوعي في عامي 2016-2017.

تخرج مؤسسة التمويل الدولية من المشروع

35. أشار مكتب المحقق المستشار إلى أن مؤسسة التمويل الدولية كانت معرضة باستمرار للمخاطر المالية لأنشطة أعمال مجموعة تيتان عن الأقساط المتبقية من سعر بيع الأسهم خارج إطار معايير الأداء، وأعرب عن قلقه من أن هذا التعرض قد لا يتسق مع مقاصد سياسة الاستدامة (الفقرتان 2 و7). ولا يشاطر جهاز الإدارة وجهة نظر مكتب المحقق المستشار في هذا الشأن حيث، يرى جهاز الإدارة أن سياسة الاستدامة تنص على تطبيق معايير الأداء عندما يكون هناك (1) تمويل و(2) ينطبق التمويل على أنشطة أعمال الجهة المتعاملة مع المؤسسة، وهو ما لا ينطبق على دفعات سعر الشراء المؤجلة (حيث كانت آخر دفعة تلقتها المؤسسة في فبراير 2021).

الإجراءات العامة للرد على المسائل المثارة

36. خرجت المؤسسة بدروس مهمة من استثمارها في الشركة، وتلتزم المؤسسة بمواصلة استعراض وتعديل ممارساتها وإجراءاتها، حسب الاقتضاء، لتحسين تنفيذ الجهات المتعاملة من القطاع الحقيقي لمعايير الأداء في المستقبل.

37. يقر جهاز الإدارة بأن المشروع كان سيستفيد من وجود أخصائي اجتماعي ضمن فريق مؤسسة التمويل الدولية في أثناء التقييم المسبق والإشراف على المشروع على حد سواء، وخصوصاً في أثناء الأحداث الحرجة في الفترة 2011-2013. واستناداً إلى استعراضات المؤسسة الداخلية للمشروع والملاحظات التقييمية الواردة من مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، حسنت المؤسسة هذه الممارسة في جميع المشروعات على مدى العقد الماضي. وتم التعاقد مع استشاري خارجي لشؤون العمل والعمالة لمساندة فريق المشروع التابع للمؤسسة بين عام 2015 وعام 2017، وتعيين أخصائي اجتماعي في المنطقة لهذا المشروع اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2018 فصاعداً.

38. أعدت المؤسسة إرشادات للأخصائيين البيئيين والاجتماعيين وأدوات لفحص المخاطر السياقية التي تؤثر في المشروعات في أثناء التقييم المسبق والإشراف في إطار التحسينات المنهجية التي أجريت منذ عام 2017. وقد عززت هذه الأدوات استعراض المؤسسة للعناصر السياقية التي قد تؤثر في الأداء البيئي والاجتماعي للمشروعات، واستجابتها لها.

39. بناء على الخبرات المكتسبة من المشروعات بمرور الوقت، وضعت المؤسسة إرشادات متاحة للأخصائيين والجهات المتعاملة مع المؤسسة، والقائمين باستعراض الترتيبات الأمنية للمشروع فيما يتعلق بمعيار الأداء رقم 4. ونُشر دليل الممارسات الجيدة بشأن استخدام قوات الأمن الصادر عن المؤسسة في عام 2017، وقُدِّمت منذ ذلك الحين عدد من الدورات التدريبية ذات الصلة إلى أخصائيين في الشؤون البيئية والاجتماعية في داخل المؤسسة وفي خارجها.

40. تشير الخبرة المستخلصة من المشروع إلى أن المسائل السابقة، مثل خطط التقاعد المبكر الطوعي، تمثل مخاطر على السمعة تتطلب التقييم في إطار الاستعراض المسبق للاستثمار. ومنذ عام 2010، تطورت ممارسات المؤسسة لضمان إجراء استعراض كاف، بما في ذلك تنقيح معيار الأداء رقم 2 في عام 2012، وتحسين فحص المخاطر السياقية ومخاطر السمعة، وتعزيز فرق المشروع من خلال زيادة الالتزام بتعيين أخصائيين اجتماعيين، وتوافر خبراء خارجيين في مجال العمل والعمالة بعقود على أساس أتعاب مقطوعة (retainer contracts)، وتدريب الأخصائيين على أساس قياس وتحسين أداء معايير العمل: دليل معيار الأداء رقم 2 لأوضاع العمل والعمال والخبرات المكتسبة من خلال تنفيذ معيار الأداء رقم 2 (2012).

خطة عمل جهاز الإدارة رداً على تقرير مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

41. ناقشت المؤسسة مع الشركة إجراءات محددة يمكن أن تتخذها إما مؤسسة التمويل الدولية وإما الشركة، وإما كلا الطرفين، لمواصلة معالجة مخاوف مقدمي الشكوى.

42. أشارت الشركة إلى أنها ملتزمة بالحفاظ على العلاقات الإيجابية التي أقامتها مع أصحاب المصلحة المباشرة، لكنها لن تكون قادرة على الاستجابة بشكل جوهري للإجراءات المقترحة إلى أن ينشر تقرير مكتب المحقق المستشار، وردُّ جهاز إدارة المؤسسة، وتتاح لها الفرصة لمراجعة الوثيقتين. ونتيجة لذلك، فإن خطة العمل المقترحة الواردة في القسم 4-2 من رد جهاز إدارة المؤسسة سيتم تأكيدها مع الشركة لاحقاً، مع احتفاظ الشركة بالحق في إعادة تقييمها، عندما يصدر تقرير التحقيق الذي يعده المكتب، ورد جهاز إدارة المؤسسة عليه.

43. ستقدم مؤسسة التمويل الدولية تقارير سنوية عن سير العمل إلى مجلس المديرين التنفيذيين لتقديم معلومات تتضمن مستجدات التقدم المحرز في الوفاء بالتزاماتها وفقاً لخطة العمل، وسيأخذها مكتب المحقق المستشار في الاعتبار في متابعته.

ملاحظات ختامية

44. ساعد استثمار المؤسسة شركة الإسكندرية للأسمنت في تحسين أدائها البيئي وإشراكها لأصحاب المصلحة المباشرة والعمال، وهو ما أدى إلى تحقيق نواتج إيجابية إلى حد كبير في كل من أبعاد الأداء الرئيسية التي تقوم المؤسسة بتتبعها: الأثر المالي والإنمائي، والجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.

45. في ظل إدارة مجموعة تيتان، وبمساعدة من مؤسسة التمويل الدولية، تمكنت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند ليس فقط من البقاء في العمل في ظل بيئة اقتصادية صعبة، بل من مواصلة الاستثمار في إجراءات تحسين أداء الاستدامة البيئية والاجتماعية أيضاً.

الجدول 1. خطة عمل جهاز الإدارة

الإجراءات	الأنشطة ذات الصلة والإطار الزمني
مستوى المشروع	
الإفصاح عن المعلومات	ستفصح المؤسسة على موقعها الإلكتروني عن وثائق التقييم البيئي والاجتماعي المشار إليها في موجز الاستعراض البيئي والاجتماعي لعام 2009، بما في ذلك تقييم الأثر البيئي لعام 2002، وتدقيق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل موجز. <i>الإطار الزمني: ستقدم المؤسسة هذا الإفصاح في موعد لا يتجاوز شهراً واحداً بعد نشر رد جهاز إدارة المؤسسة.</i>
الإفصاح عن المعلومات والمشاركة المجتمعية	ستقترح مؤسسة التمويل الدولية أن تعلن تيتان مصر تقريراً عن الأداء البيئي يشرح الإجراءات التي أُتخذت في السنوات العشر الماضية للحد من الانبعاثات البيئية من شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، ومراقبتها، ورسدها. وإذا وافقت تيتان مصر على هذا الإفصاح، فسيعرض التقرير نتائج الرصد البيئي الخاص بها. <i>الإطار الزمني: ستقترح المؤسسة ذلك على شركة تيتان مصر في موعد لا يتجاوز شهراً واحداً بعد نشر رد جهاز إدارة المؤسسة. وفي حالة موافقة تيتان مصر، سيجري الاتفاق معها على الإطار الزمني للإفصاح.</i>
الضوضاء	ستقترح مؤسسة التمويل الدولية أن تواصل تيتان مصر العمل الذي بدأ بشأن تحديد مصادر الضوضاء وتقييمها. <i>الإطار الزمني: ستقترح المؤسسة ذلك على شركة تيتان مصر في موعد لا يتجاوز شهراً واحداً بعد نشر رد جهاز إدارة المؤسسة. وفي حالة موافقة تيتان مصر، سيجري الاتفاق معها على الإطار الزمني لهذا العمل.</i>
خطة مشاركة المجتمعات المحلية وآلية التظلم المجتمعية	ستقترح مؤسسة التمويل الدولية أن توثق تيتان مصر مشاركتها المجتمعية وإجراءاتها المتخذة لإدارة المظالم، بما يتماشى مع المعايير المؤسسية والمعايير الدولية التي تلتزم بها مجموعة تيتان. <i>الإطار الزمني: ستقترح المؤسسة ذلك على شركة تيتان مصر في موعد لا يتجاوز شهراً واحداً بعد نشر رد جهاز إدارة المؤسسة. وفي حالة موافقة تيتان مصر، سيجري الاتفاق معها على الإطار الزمني لهذا العمل.</i>
تقييم المخاطر الأمنية وإدارة الأمن	ستقترح مؤسسة التمويل الدولية أن توثق تيتان مصر مشاركتها المجتمعية وإجراءاتها المتخذة لإدارة الأمن، بما يتماشى مع المعايير المؤسسية والمعايير الدولية التي تلتزم بها مجموعة تيتان. <i>الإطار الزمني: ستقترح المؤسسة ذلك على شركة تيتان مصر في موعد لا يتجاوز شهراً واحداً بعد نشر رد جهاز إدارة المؤسسة. وفي حالة موافقة تيتان مصر، سيجري الاتفاق معها على الإطار الزمني لهذا العمل.</i>
المستوى العام	
التحسينات العامة في إجراءات الاستعراض البيئي والاجتماعي	يجري حالياً تحديث إجراءات الاستعراض البيئي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية لتعكس كلاً من التطور والتحسينات في الممارسة العملية، وكذلك التغييرات التنظيمية والإجرائية المرتبطة بإنشاء إدارة السياسات والمخاطر البيئية والاجتماعية (اعتباراً من 1 يوليو 2019). وستتضمن إجراءات الاستعراض البيئي والاجتماعي المنقحة إجراءات محددة بشأن (1) تعيين موظفين بالمشروع عند إجراء التقييم المسبق والإشراف؛ (2) تقييم المخاطر السياقية؛ و(3) معايير الإشراف على المشروعات عالية المخاطر. <i>الإطار الزمني: ستصبح إجراءات الاستعراض البيئي والاجتماعي المحدثه من قِبَل مؤسسة التمويل الدولية سارية بنهاية الربع الأول من السنة المالية 2022.</i>

بيان إخلاء المسؤولية

يأتي تقرير جهاز إدارة المؤسسة رداً على تقرير التحقيق الصادر عن مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة بشأن الشكاوى المتعلقة بمزاعم عدم امتثال المؤسسة لمعايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية (السياسات البيئية والاجتماعية) في مشروع مدعوم بتمويل أو استثمار من مؤسسة التمويل الدولية.

ويدير مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة آلية المساءلة التابعة للمؤسسة من أجل معالجة شكاوى الأشخاص المتأثرين بالمشروعات التي تساندها المؤسسة. ولا تعد آلية المساءلة إجراءات قضائية ولا آلية إنفاذ، كما أن مكتب المحقق المستشار ليس هيئة قضائية أو تحكيمية، ولا يمارس وظائف قضائية أو تحكيمية. وليس في تقرير التحقيق المقدم من مكتب المحقق المستشار أو في رد جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية (1) ما يخلق أي واجب قانوني؛ أو (2) يؤكد أو يتنازل عن أي وضع قانوني؛ أو (3) يحدد أي مسؤولية قانونية أو تبعات أو مخالفات؛ أو (4) يشكل إقراراً أو قبولاً لأي ظرف وقانعي أو أدلة على وقوع أي خطأ أو مخالفة؛ أو (5) يشكل أي تنازل عن أي من حقوق المؤسسة أو امتيازاتها أو حصاناتها بموجب اتفاقية إنشائها أو الاتفاقيات الدولية أو أي قانون آخر معمول به. وتحفظ المؤسسة صراحةً بجميع الحقوق.

وعلى الرغم من بذل جهود معقولة لتحديد دقة المعلومات الواردة في التقارير، لا يقدم أي تأكيد أو ضمان بشأن دقة هذه المعلومات أو اكتمالها.

ومؤسسة التمويل الدولية إذ تعد رد جهاز الإدارة، فإنها لا تقصد من ذلك إنشاء أو قبول أو تحمل أي التزام أو واجب قانوني، أو تحديد أو قبول أي ادعاء بمخالفة أي التزام أو واجب قانوني. ولا يجوز استخدام أي جزء من تقرير التحقيق الصادر عن مكتب المحقق المستشار أو رد جهاز الإدارة التابع للمؤسسة أو الإشارة إليه في أي عملية قضائية أو تحكيمية أو تنظيمية، أو أي إجراءات أخرى، دون موافقة كتابية صريحة من المؤسسة.